# السياسة اللغوية وتنمية اللغة العربية
# (تنمية الكتابة العربية نموذجاً)

**د. علي القاسمي**
العراق

## السياسة اللغوية

السياسة اللغوية هي خطة علمية لتنظيم الشأن اللغوي. وتتولى الدولة عادة التخطيط اللغوي في البلاد لتحديد وظائف اللغات الوطنية والأجنبية، ومجالات استعمالها، والعلاقات بينها، وطرائق تنميتها أو محاصرتها والقضاء عليها. ومن الجائز أن تمارس التخطيط اللغوي السلطة المحلية في الولاية أو المقاطعة. كما يمكن أن تكون لكل منظمة دولية أو مؤسسة علمية سياستها اللغوية.

والسياسة اللغوية لا تتوقف عند وضعها وإعلانها، بل تحتاج إلى نقلها من مرحلة التفكير والتخطيط إلى مرحلة الفعل والتطبيق. والمرحلة الأخيرة تستلزم توفير المتطلبات والوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ الخطة، والتدخل الفعلي لضمان النتائج المتوخاة[1].

وتعد دراسة السياسة اللغوية فرعاً من علم اللغة الاجتماعي (اللسانيات الاجتماعية).

ومعروف أن الدول كانت تمارس منذ القدم سياسات لغوية محددة سواء معلنة أو مضمرة،

---

[1] ولهذا فإن الفرنسيين يميزون بين التخطيط اللغوي planification linguistique وبين التدبير اللغوي aménagement linguistique، داخل السياسة اللغوية Politique linguistique، على حين أن الأمريكيين يستعملون مصطلحي Language Policy وLanguage Planning بوصفهما مترادفين، ولا يوجد مصطلح التدبير اللغوي عندهم، لأنه جزء من التخطيط.

مقصودة أو عفوية. وما تعريب الدواوين التي كانت بالفارسية في العراق والبيزنطية في الشام زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (ت 68هـ/705م)، وما إنشاء بيت الحكمة في بغداد أيام الخليفة العباسي المأمون (ت 218هـ/ 833م) لترجمة علوم الهند وفلسفة اليونان وآداب الفرس، إلا مظاهر من مظاهر السياسة اللغوية التي اتبعتها الأمة الإسلامية لنشر لغة القرآن الكريم أساساً من أجل نهضة حضارية كبرى[1].

وتتضمن السياسة اللغوية إصدار القوانين والأنظمة اللازمة، وإنشاء مؤسسات رسمية أو غير رسمية لتنفيذ تلك الأنظمة والقوانين، وتطوير بِنْيات جديدة ووسائل وأدوات للوفاء بالاحتياجات اللغوية المتجدِّدة. ولمعظم الدول سياسات لغوية معلنة في دساتيرها أو قوانينها أو أحكام محاكمها. وقد أسس عالم اللسانيات الاجتماعية الكندي جاك لُكليرك قبل سنوات طويلة موقعاً على الشابكة (الإنترنت) لجمع وترجمة وتصنيف السياسات اللغوية في بلدان العالم[2]. وفي عام 1994، أصدر كتاباً في ستة مجلدات جمع فيه 470 من التشريعات اللغوية، نشرته جامعة لافال بتمويل من دائرة اللغة الفرنسية في مقاطعة كيوبك الكندية[3]. ويقدم ذلك الموقع الشابكي اليوم صورة عن الوضع اللغوي والسياسة اللغوية في أكثر من 350 ولاية ومقاطعة في 195 دولة معترفاً بها. ويشتمل هذا الموقع على معلومات عن اللغات في كل بلد، وأنظمتها الكتابية، واللغة الرسمية، والسكان، ونوع السياسة اللغوية ومنطلقها، وموقف الدولة من الأحادية أو الثنائية اللغوية أو التعدد اللغوي أو عدم التدخل في الشأن اللغوي. ومن الممكن البحث في هذا الموقع عن موضوعات لسانية مثل الأُسَر اللغوية، أو لغات العالم، أو التوزيع الجغرافي للغات، الخ.

وتنعكس السياسة اللغوية في الدولة على بقية سياساتها، كالسياسة التعليمية والسياسة

---

[1] للتفاصيل يُنظر: علي القاسمي، **لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2009) ص 13-45.

[2] www.l'amenagement linguistiques dans le monde.com.

[3] Jacques Leclerc, **Recueil des législations linguistiques dans le monde** (Laval: Presses de l'Université Laval, 194).

الإعلامية والسياسة الاقتصادية وغيرها، بل حتى على أنظمتها الثانوية مثل نظام منح تأشيرة الدخول في أراضيها. فمعظم الدول الأوربية، مثلاً، لا تمنح تأشيرة العمل إلا إذا كان طالبها يعرف اللغة الرسمية للدولة المستقبلة ويجتاز اختباراً لغوياً منمطاً. وكذلك معظم الدول الخليجية العربية، فهي لا تمنح تأشيرة عمل إلا لمن يعرف اللغة الإنكليزية، بأية رطانة كانت، هندية أو فلبينية أو نيبالية.

## منطلقات السياسة اللغوية

تنطلق السياسات اللغوية المختلفة من خمس وجهات نظر متباينة:

**الأولى: الإدماج اللغوي:** وهو الاعتقاد بأن على كل مواطن أن يتكلم اللغة السائدة في المجتمع، بقطع النظر عن لغته الأم أو لغة الأقلية التي ينتمي إليها. وبذلك يتساوى جميع المواطنين في القدرة اللغوية والتواصلية، وهذا مما يحقق العدالة الاجتماعية، كما أن الصناعة بحاجة إلى لغة مشتركة تساعد على انتقال المعلومات بسرعة ويسر قَصْدَ تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة. ومن أمثلة ذلك، منطلقات السياسة اللغوية في فرنسا، و"حركة الإنكليزية فقط" في الولايات المتحدة الأمريكية.

**الثانية: التعدُّد اللغوي:** وهو الاعتقاد بضرورة تأمين الحقوق اللغوية لجميع المواطنين مهما تعددت أعراقهم وتباينت ألسنتهم. ويدعو هذا الاعتقاد إلى تنمية اللغات الوطنية على قدم المساواة. ومثال ذلك تعايش اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية في الاتحاد السويسري، حيث تُعدّ هذه اللغات لغاتٍ رسميةً في البلاد ويتعلّمها الأطفال في المدارس. ووجهة النظر هذه مناقضة للأولى، إذ تقول بأن ضمان حقوق المواطنين بما فيها الحقوق اللغوية يُسهِم في التنمية البشرية.

**الثالثة: الإحياء اللغوي،** الذي يعمل على إحياء لغة ميتة وتنميتها وتطويرها، لتكون اللغة الرسمية التي يتكلمها جميع المواطنين، ومن أمثلتها اللغة العبرية في إسرائيل ولغة الكشوة في البيرو.

**الرابعة: التدمير اللغوي**، الذي يسعى – عن قصد أو غير قصد، علناً أو سراً – إلى تدمير اللغة الوطنية أو لغة من لغات الأقليات، لتمكين لغة أخرى أو لغة أجنبية وجعلها اللغة الرسمية الفعلية في البلاد، ومن أمثلتها تدمير اللغة العربية الفصيحة المشتركة في البلدان العربية من خلال سياساتها الإعلامية والتعليمية، لتمكين لغة المستعمر القديم – الإنكليزية أو الفرنسية – لتُستعمل في الإدارة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتعليم العالي وفي الحياة العامة في البلاد، بحجة أن اكتساب العلم لا يتم إلا بلغة العلم.

**الخامسة: العالمية اللغوية:** التي تعتمد البلاد بموجبها لغة عالمية وتفرضها لغة رسمية فيها، بسبب كثرة اللغات الوطنية، كما هو الحال في الهند التي يوجد فيها نحو 300 لغة وطنية، وفي الفلبين التي يتكلم سكانها أكثر من 85 لغة وطنية، فاختار البلدان اللغة الإنكليزية لغة رسمية فيهما، وتسعى سياستهما اللغوية إلى أن يتحدث جميع السكان بالإنكليزية.

## مكانة اللغة

ونتيجة لهذه المنطلقات الفكرية، والسياسات اللغوية المبنية عليها والمنبثقة عنها، تختلف مكانة اللغة من بلاد إلى أخرى، ومن ولاية إلى أخرى في البلاد نفسها. وتتخذ هذه المكانة أحد الأوضاع التالية:

1. **لغة رسمية وحيدة:** كما هي مكانة اللغة الفرنسية في فرنسا، على الرغم من وجود لغات عريقة أخرى في فرنسا تعترف الدولة بست منها هي: الألزاسية، والكتلانية، والكورسيكية، والبريتونية، والغالية، والأوكستانية، ولكن لا تستعملها مطلقاً.
2. **لغة رسمية مشاركة:** كالألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية في الاتحاد السويسري، أو كاللغة الفرنسية في مقاطعة كيبك في كندا.
3. **لغة رسمية محلية:** كما هو حال لغة الإيبو في نيجيريا.
4. **لغة مُرحَّب بها:** وتسعى الدولة إلى تطويرها والرفع من مكانتها في التعليم والإعلام والحياة العامة، مثل اللغة الفرنسية في بلدان المغرب "العربي"، والإنكليزية في بلدان المشرق

"العربي". ويسميها بعضهم باللغة الثانية،

5. **لغة غير مرحب بها:** كاللغة المقدونية في اليونان.
6. **لغة تُحتمَل:** مثل اللغة الإسبانية في ولاية نيومكسيكو الأمريكية.

## أهداف السياسة اللغوية ومضامينها

إن كل سياسة لغوية توضِّح الأهداف المتوخاة، والوسائل والأدوات الواجب استعمالها لتحقيق تلك الأهداف. وتتباين أهداف السياسات اللغوية ومضامينها من سياسة لغوية إلى أخرى. ويمكن أن يكون للسياسة اللغوية هدف أو أكثر من الأهداف التالية:

1. **اختيار اسم اللُّغة:** قد ترمي السياسة اللغوية إلى تبديل اسم اللغة أو تعديله. كما هو الحال في تسمية لغة البهاسا المستعملة في كلٍّ من دولتي إندونيسيا وماليزيا، بحيث تُسمى هذه اللغة بالإندونيسية في إندونيسيا، والماليزية في ماليزيا. وكذلك الحال في تسمية اللغات الصربية/البوسنة/ الكرواتية التي هي لغة واحدة وتسمى بمسميات عديدة طبقاً للاختلافات السياسية والعرقية والدينية.
2. **تبديل كتابة اللغة:** وقد تقضي السياسة اللغوية بتبديل النظام الكتابي للغة، كالسياسة اللغوية التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك (رئيس الجمهورية التركية من 1923-1938م)، وحدث بموجبها استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي في كتابة اللغة التركية.
3. **نشر اللغة:** قد ترمي السياسة اللغوية إلى نشر لغةٍ ما في داخل البلاد وزيادة عدد الناطقين بها على حساب لغة أخرى، أو نشرها في الخارج وجعلها لغة عالمية، كما هي السياسة البريطانية منذ قرون، الهادفة إلى نشر اللغة الإنكليزية داخل الجزيرة البريطانية وتفضيلها على الاسكتلندية والويلزية والإيرلندية، ونشرها في الخارج لغة عالمية.
4. **المحافظة على اللغة والحيلولة دون انقراضها:** كالسياسة اللغوية التي اتبعتها سورية أخيراً في المحافظة على اللغة الآرامية التي نطق بها السيد المسيح (ع) والحيلولة دون انقراضها، وذلك بإنشاء معهد لتعليمها في بلدة معلولا الناطقة بالسريانية (التي هي مستوى

من مستويات الآرامية).

5. **تنقية اللغة:** كالسياسة اللغوية التي اعتمدتها الأكاديمية الإسبانية الملكية عند تأسيسها سنة 1713م، إذ كان هدفها المحافظة على المستوى اللغوي الذي بلغته اللغة القشتالية في القرن السادس عشر الميلادي، وصيانته من أية ألفاظ دخيلة أو "منحطّة"، فكان شعار الأكاديمية "تُنقّي، وتثبّت، وتهَب العظمة Limpia, fija y da splendor".
6. **تنمية اللغة:** وتشمل تنمية اللغة تطوير ألفاظها الحضارية والعلمية وتبسيط قواعدها وتيسير كتابتها وتوفير المدونات المتنوعة والبرامج الحاسوبية المختلفة لدراستها، ونشرها في الشابكة (الإنترنت)، وغير ذلك مما يجعل منها لغة تستجيب لمتطلبات العصر ويسهل تعلُّمها ونشرها.

## السياسة اللغوية في العالم العربي

في كتابنا "**السياسة الثقافية في العالم العربي**"[1] توصلنا إلى اقتناع مفاده أن الممارسات اللغوية التي تتبعها البلدان العربية – عن قصد أو غير قصد – في الإدارة والتعليم والإعلام والتي درسناها وثائقياً وإحصائياً، لا تسعى إلى تنمية اللغة العربية الفصيحة المشتركة لتكون أداةً للتكامل العربي والتنمية البشرية المنشودة، بل تَتَغَيّا تدمير هذه اللغة وإحلال اللهجات الدارجة لكل بلد عربي محلها (والتي يسمونها باعتزاز اللغة الوطنية فيقولون مثلاً: اللغة المصرية، اللغة العراقية، اللغة التونسية، وهكذا) أو إحلال لغة المستعمر القديم محلها (الإنكليزية أو الفرنسية).

إن أية سياسة لغوية مخلصة في البلدان العربية ينبغي أن تقوم على فرض استعمال اللغة العربية الفصيحة المشتركة في جميع مراحل التعليم ومختلف مستوياته وتخصصاته، وفي الإعلام، وفي جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وفي الحياة العامة، وأن

[1] علي القاسمي، **السياسة الثقافية في العالم العربي** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2012).

تشتمل على المحاور التالية:

1. تنمية اللغة العربية الفصيحة المشتركة لتكون أداة للتنمية البشرية والتكامل بين البلدان العربية، وخازنة للتراث العربي الإسلامي.
2. نشر اللغة العربية الفصيحة المشتركة في الداخل بتعميم التعليم الإلزامي ومحو الأمية وترقية الثقافة العربية، ونشرها في الخارج.
3. المحافظة على اللغات الوطنية في البلدان العربية وتنميتها، كالآشورية في العراق، والسريانية في سورية، والأمازيغية في بلدان المغرب العربي.
4. تعليم اللغات الأجنبية في البلدان العربية.

## تنمية اللغة العربية الفصيحة المشتركة

يتطلب النهوض باللغة العربية الفصيحة المشتركة خطة مفصلة تتضمن ما يلي:

1. **إنشاء المؤسسات الرسمية** ودعم المؤسسات الأهلية العاملة في مجال إنشاء المدونات النصية الحاسوبية المختلفة، وإنتاج البرامج الحاسوبية التحليلية والتركيبية اللازمة للبحث فيها. وحث مؤسسات الدولة، الإدارية والتعليمية والثقافية وغيرها على الإكثار من إنشاء المواقع العربية المختلفة على الشابكة (الإنترنت).
2. **تصنيف المعاجم الحديثة بطريقة علمية**، تستجيب لاحتياجات مختلف المستعملين: معاجم عامة، معاجم موسوعية، موسوعات ودوائر معارف، معاجم أحادية اللغة، معاجم ثنائية اللغة، معاجم للصغار، معاجم للكبار، معاجم تاريخية[1]، الخ. فالمعجم أداة استيعاب اللغة وتعلّمها.
3. **تبسيط قواعد اللغة العربية** وذلك ببحوث لغوية متعددة تقوم بها مجامع اللغة العربية والمؤسسات التربوية ومراكز البحوث.
4. **إطلاق بحوث متعددة** لتطوير طرائق حديثة لِتعليم اللغة العربية في مختلف المستويات

[1] علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2014) ص 410.

التعليمية، للناطقين بها ولغير الناطقين بها.

5. **وضع الألفاظ العلمية والحضارية** التي ولّدتها المجامع اللغوية العربية وغيرها من المؤسسات المعنية موضع الاستعمال في التعليم العالي والبحث العلمي لتكون مصطلحات فعلية ولئلا تبقى مجرد مولّدات تحتضر على رفوف المكتبات.
6. **إصلاح الكتابة العربية**، بتوحيد قواعد الإملاء.

## إصلاح الكتابة العربية

الكتابة العربية المشكولة هي نظام كتابي صِواتي (فونيمي) كامل، ما عدا بعض الثغرات القليلة. ولهذا لا تحتاج مداخل المعجم العربي إلى رموز صوتية تساعد على نطقها بصورة صحيحة كتلك التي نجدها في المعاجم الإنكليزية والفرنسية[1].

بيد أن الكتابة العربية ابتليت – كاللغة العربية – بالازدواجية. فاللغة العربية المنطوقة تعاني الازدواجية من جرّاء وجود مستويين هما الفصحى والعامية مع فرق كبير بينهما، ولم تتبع بلداننا سياسات لغوية تقرّب العامية من الفصحى وتقلص الفرق عن طريق التعليم والإعلام. وهذا ما فعلته بلدان أخرى كألمانيا التي نجحت في تعميم لغة مشتركة تحل محل اللغات الألمانية الثلاث التي كانت سائدة فيها في أوائل القرن التاسع عشر. والكتابة العربية تعاني الازدواجية المتمثلة في الاختلافات الإملائية من قطر إلى آخر، وفي وجود كتابة خاصة بالقرآن الكريم. ولم تعمل مجامعنا اللغوية الموقرة، وبالذات اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية المكرّم، على وضع حد لتلك الازدواجية الكتابية. وفيما يلي بيان لذلك.

## الكتابة العربية العامة

[1] كان أستاذنا في جامعة تكساس في أوستن الدكتور Archibold A. Hill رئيس الجمعية اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك يقول: إن الكتابة العربية المشكولة هي أفضل نظام كتابي في العالم، وإن الكتابة الإنكليزية هي الأسوأ بعد الصينية.

تتعدد أسباب الازدواجية في الكتابة العربية ولعل أهمها ما يأتي:

1. أسباب علمية تاريخية: فكتابة الياء في آخر الكلمة على شكل ألف مقصورة جاء نتيجة لعدد المحارف المحدود في المطابع والآلات الكاتبة القديمة. فاضطر بعضهم إلى الاقتصار على حرف واحد لتمثيل الياء والألف المقصورة، فصرنا نكتب (على) ونعني بها (عليّ) و(على)، وأمسى الفهم طريقاً للقراءة وليس العكس.
2. كثرة الاستثناءات في قواعد الإملاء: فعلى الرغم من أن قاعدة كتابة الهمزة المتوسطة قد استقرت منذ قرون عديدة على الوجه التالي: "**ننظر في حركة الهمزة والحرف الذي قبلها، ونكتبها على ما يناسب أقوى الحركتين. أقوى الحركات الكسرة وتناسبها النبرة، فالضمة ويناسبها الواو، فالفتحة ويناسبها الألف: بِئر، سُئِل، نُبِّئْتُ، سأَلَ، سُؤال، مَسؤول**"[1]. فإننا نجد أن العادات الكتابية والإملائية تختلف في تطبيق هذه القاعدة من بلد عربي إلى آخر. ويُعلل الخروج عن تلك القاعدة بالاستثناء، فكلمة (هيْأَة) تُكتَب في بعض البلدان (هيئة) استثناءً. وفي كتاب واحد نجد (مسؤول) و (رؤوس) تُكتب على شكل (مسئول) و(رؤس) استثناء من القاعدة بسبب "كراهة تتابع الواوات"، كما يعللون، ولكننا نجد في الكتاب نفسه (فؤوس) و(كؤوس) تُكتب طبقاً للقاعدة. وهكذا تكاثرت الاستثناءات، حتى صارت هي القاعدة. ونحن نعلم أن الاستثناء يكون فيما سُمع عن العرب من الكلام المنطوق، وليس فيما نضع من قواعد لتيسير المكتوب. ويقول الباحث الدكتور عبد الحميد هرامة:

"**وأكثر أخطائنا الإملائية يأتي من عدم الاتفاق على قواعد إملائية بصفة عامة وقواعد للهمزة بصفة خاصة، والاكتفاء بتقليد الكتب القديمة لسدِّ هذه الحاجة غيرُ كافٍ ولا مجدٍ في عصر صارت فيه الكتابة الحاسوبية تتطلب دقةً في القواعد واتفاقاً على تعميمها في برامج الكتابة وصناعة المدقق اللغوي الموحد للغة العربية**"[2].

---

[1] علي القاسمي (المنسق) وآخرون. **المعجم العربي الأساسي** (تونس: الألكسو، 1989) المقدمة ص 53.

[2] عبد الحميد هرامة، "**المدقق الإملائي ومشكلة الهمزة**". بحث غير منشور.

**كتابة القرآن الكريم**

يتفق معظم الباحثين اليوم على أن الكتابة العربية قد أُخذت من الكتابة النبطية المتأخرة التي كانت تخلو من الإعجام (تنقيط الحروف) ومن الشكل (الحركات: الفتحة، الكسرة، الضمة، السكون)، كما تخلو من الألف في وسط الكلمة (مثل: بسم الله الرحمن الرحيم). وكان كتّاب الوحي يكتبون آيات القرآن الكريم عند نزولها بتلك الكتابة، كما كُتبت رسائل النبي (ص) إلى الملوك بها كذلك.

**الرسم العثماني**

وقد أمر ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان (رض) (ت 35 هـ) بجمع القرآن الكريم وتدوينه في عدد من المصاحف ووزعها على الأمصار الإسلامية. وهكذا أُطلق اسم "المصحف العثماني" على تلك المصاحف أو ما نُقل عنها. وسُمي رسمها بالرسم العثماني. وتنقسم آراء الفقهاء في "الرسم العثماني" إلى فريقين:

- فريق يرى أن الرسم العثماني توقيفي، يجب المحافظة عليه وعدم تعديله بأي شكل كان.
- وفريق يرى أن الرسم العثماني ليس توقيفياً عن الرسول (ص)، وإنما هو ما تلقَّته الأُمّة بالقبول، وارتضته، وحافظت عليه، وأصبح سُنيَّة متبعة.

وهكذا، يرى كلا الفريقين المحافظة على الرسم العثماني. وجميع المصاحف المطبوعة اليوم تحمل عبارة "بالرسم العثماني". ويلخِّص كاتب مادة "الرسم العثماني" في موسوعة وكيبيديا الشابكية الأسباب التي يسوقها الفقهاء في ضرورة المحافظة على الرسم العثماني بقوله:

1. **الحفاظ على الرسم العثماني ضمان قوي لصيانة القرآن الكريم من التغيير والتبديل.**
2. **تبركاً بما رسمه أصحاب النبي (ص)... وانعقد عليه الإجماع في عهد الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من الأئمة المجتهدين.**

**3. إنه الرسم الذي يحمل جميع وجوه القراءات"[1].**

وتشير النقطة الثالثة إلى وجود اختلافات في قراءة بعض الكلمات في القرآن الكريم فمثلاً: ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ (سورة البقرة: 74)، قرأها بعض الصحابة والتابعين (عما يعملون). ولمّا كان الرسم العثماني غير منقوط، أصبح في وسع القارئ أن يقرأ بالوجهين (عما تعملون) أو (عما يعملون). ومثال آخر ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ (سورة الفاتحة: 1)، قرأها بعضهم (الحمدَ لله) وبعضهم الآخر (الحمدِ لله). ولما كان الرسم العثماني غير مشكول (الحمد لله)، صار في مقدور القارئ أن يقرأ بالوجوه الثلاثة. ويشير الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي إلى فضيلة الرسم العثماني وقدرته على حمل جميع وجوه القراءات، فيقول: "**فلما رُسم المصحف العثماني بغير نقط وبغير تشكيل من حيث الفتحة أو الضمة أو الكسرة، أصبح برسمه وبشكله هذا يُقرأ على أوجه صحيحة ثابتة**"[2].

وطبعاً إذا قرأ طالبٌ مسلم من غير الناطقين بالعربية في مصحف بالرسم العثماني: (عما نعملون)، فأحسب أننا نعدُّ قراءته هذه غير صحيحة ولا ثابتة. كما يتساءل المرء: أكان الاختلاف في القراءات القرآنية سيوجد لو كانت الكتابة العربية قد تطورت في زمن الرسول (ص) وفي زمن الخليفة عثمان بن عفان (ر)، وكُتب القرآن الكريم بالإعجام الكامل والشكل التام قبل جمعه*؟!

---

[1] مادة "الخط العربي" في وكيبيديا على الشابكة. وقد تكاثرت القراءات والقراءات الشاذة في القرآن الثاني الهجري، وهذا ما اضطر ابن ماجد (ت 324 هـ) إلى تأليف كتابه "**كتاب السبعة في القراءات**" الذي حققه المرحوم الدكتور شوقي ضيف، والذي اقتصر فيه على سبعة من القراء المشهورين. وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكساني الكوفيون. وهناك عشرات الكتب الأخرى في القراءات، وينظر كذلك العدد الرابع من المجلد السابع عشر من مجلة المورد العراقية (1409 هـ/ 1988) وهو العدد الخاص بالدراسات القرآنية.

[2] سفر بن عبد الرحمن الحوالي، "**الرسم العثماني واختلاف أوجه القراءات**" في موقعه على الشابكة: www.alhawali.com

* وضع علماء القراءات شروطاً ثلاثة لقبول القراءة القرآنية هي:

وتؤيد المخطوطات القديمة للقرآن الكريم المحفوظة في متاحف العالم شرقاً وغرباً أن المصاحف التي نقلت عن المصحف العثماني تخلو من الشكل والإعجام. ويظهر ذلك واضحاً في مخطوطة طاشقند في أوزبكستان للقرآن الكريم الذي يُعتقد أنها أقدم مخطوطة للقرآن الكريم عُثر عليها حتى اليوم. وكانت هذه المخطوطة قد نقلت عن المصحف العثماني بالخط الكوفي في العراق في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي وحملها الفاتحون المسلمون معهم إلى آسيا الوسطى[1]. وهذه صفحة منها:

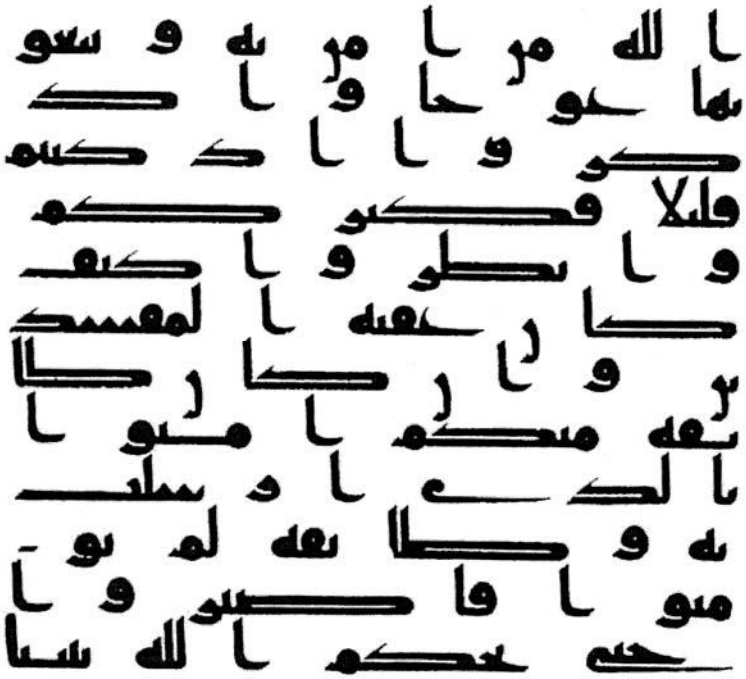

*

---

وكلُّ مـــا وافق وَجْهَ النَّحْوِ وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصـــحَّ إسناداً هو القرآنُ فهـــذه الثلاثـــة الأركـــان [المجلة]

[1] En.wikipedia.org/wiki//Samarkand_kufic_quran

* القسم الأخير من الآية 89 والقسم الأول من الآية 87 من سورة الأعراف [المجلة].

## تطور الكتابة العربية

ونظراً للصعوبات التي تسببها الكتابة العربية غير المُعْجَمَة ولا المشكولة، فقد وجَّه رابع الخلفاء الراشدين الإمام علي (كرم الله وجهه) أبا الأسود الدؤلي بإضافة الشكل والإعجام تيسيراً لتلاوة القرآن الكريم ونشره. فقام أبو الأسود الدوؤلي (ت 69 هـ) بإضافة الحركات على شكل نقاط (الكسرة نقطة تحت الحرف، والفتحة نقطة فوق الحرف، والضمة نقطة بعد الحرف) بمداد لونه أحمر تمييزاً لها عن نقاط الحروف التي تكتب بمداد لونه أسود، ولم يضع علامة للسكون. وتابع جهوده تلميذاه نصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ) ويحيى بن يعمر (129هـ). وفي زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (ت 86 هـ) أُدخلت تحسينات أخرى على الكتابة العربية. ثم قام الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) برسم الحركات كما نستعملها اليوم للتمييز بين تنقيط الحركات وتنقيط الإعجام وليتمكن الناس من الكتابة بنفس لون المداد، وأضاف إليها السكون. وتوالت في أوقاتٍ لاحقة عمليات تطوير الكتابة العربية لتتضمن علامات مثل التاء المربوطة علامةً للتأنيث، والألف المقصورة، والهمزة بشكليها: همزة القطع وهمزة الوصل[1].

وخلاصة القول إن الصحابة والتابعين ومَن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم جميعاً هم الذين طوّروا الكتابة العربية وعدّلوا وحسنوا الرسم العثماني، ليسروا تلاوة القرآن الكريم. وإن ما نسميه بالرسم العثماني الذي تُكتب فيه المصاحف الشريفة المنقوطة المشكولة اليوم، ليس هو الرسم العثماني غير المنقوط ولا المشكول الذي كُتبت فيه المصاحف العثمانية الأولى. بل هو رسم عثماني مُحسَّن مطوَّر. وهذه سُنَّة الحياة. ويبدو أن جهود تحسين

[1] تُنظر الكتب المتعلقة بتطور النحو العربي والكتابة العربية وهي كثيرة مثل:

- رمزي منير بعلبكي، **الكتابة العربية السامية** (بيروت: دار العلم للملايين) نَفِدَ، وتكرَّم المؤلف بتزويدي بنسخة رقمية.
- المختار ولد أباه، **تاريخ الخط العربي** (الرباط: الإيسيسكو، 1996)
- مراد حسان صبحي، **تاريخ الخط العربي بين الماضي والحاضر** (طرابلس: الدار الجماهيرية، 2003)

الخط العربي وتطوير إملائه قد توقفت خلال ما نسميه بعصر الانحطاط، الذي ماتت فيه روح الابتكار والتعديل والتحسين والتطوير. فأمسينا اليوم نتمسك بالقديم على نواقصه، وإضفاء القدسية عليه.

## كتابة القرآن الكريم اليوم

إن القرآن الكريم هو **كلام** الله تعالى الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد﴾ (سورة فصلت: 42). وهو منزَّل كلاماً على رسوله الأمين (ص). أما رسمه فهو صورة لذلك الكلام العظيم (فلفظ "رسم" يعني هنا صورة أو كتابة). ويمكن أن تتعدّد الصور للموضوع (الشيء أو الشخص) الواحد وتتباين في جودتها ودقتها ووضوحها، تبعاً لمهارة الرسّام أو المصوِّر، وطبقاً لتقدُّم العصر وتطوُّر الأدوات والتقنيات، أو غير ذلك. وبعبارة أخرى، فالكتابة هي نظامٌ رمزي مرئي للكلام المنطوق المسموع وليس الكلام نفسه. ويمكن أن يُرسَم الكلام ذاته بأنظمةٍ كتابية متباينة تختلف في درجة مقروئيتها. وقدسية القرآن الكريم نابعة من كلام الله تعالى، وليس من رسمه الذي وضعه بَشرٌ يصيب ويخطئ.

ولهذا ينبغي أن يُرسَم كلام الله تعالى بأفضل الأنظمة الكتابية العربية وطبقاً لأحسن القواعد الإملائية المتطورة، بُغْية تيسير قراءته لأبنائنا الناشئين، وتجنيبهم الوقوع في الخطأ عند تلاوته، وعدم إرباكهم بالفروق بين رسم اللغة العربية عموماً وبين رسم القرآن الكريم. ولكي نخلّص رسمه من الاختلافات الإملائية الموجودة فيه اليوم، مثل كتابة التاء مفتوحة في كلمة "امرأة" في سورة آل عمران (35) ومربوطة في سورة النساء (128)، وكتابة كلمة "رحمة" بتاء مربوطة في سورة الأنعام (147) وبتاء مفتوحة في سورة هود (73)، وتخليصه من الفروق في كتابة الألف الممدودة الطويلة التي تُثبَت في كلماتٍ وتُحذَف من كلماتٍ أخرى، وغير ذلك من الأمثلة، ولتجنب المتعلمين من الناطقين بالعربية وغيرهم من الوقوع في خطأ تلاوة كلمات مثل (الصلاة) و(الزكاة التي تكتب في القرآن الكريم على شكل (الصلوة) و(الزكوة).

إن الدعوة إلى المحافظة على الرسم العثماني للقرآن الكريم واعتبار هذا الرسم توقيفاً لا يمكن مخالفته وسُنَّةً لا يجوز تجاوزها، هي من مخلفات عهود الانحطاط عندما توقف العقل العربي عن الإبداع، وتُرِك القديم على قدمه بلا تحسين ولا تطوير، وإضفاء القدسية عليه. لا بدّ لنا اليوم من كتابة القرآن الكريم بالرسم العثماني مع جميع التعديلات والتحسينات التي طرأت على هذا الرسم على يد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم. وقد بدأنا نشهد اليوم محاولات فردية لكتابة القرآن الكريم بالإملاء العربي الحديث لتيسير تلاوته، وهذا ما يدعو اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية الموقر إلى التدخل لتوحيد قواعد الإملاء العربي، ولكتابة القرآن الكريم بالرسم العثماني مع جميع التحسينات التي أُدخلت عليه[1].

## الخاتمـــة

إن السياسة اللغوية كبقية السياسات التعليمية والصحية والاقتصادية، تحتاج إلى إرادة مخلصة، وتخطيط علمي قويم، وتنفيذ حازم أمين، بل هي أهم السياسات جميعاً لأنها الأساس والمنطلق في التنمية البشرية، بعد أساس العدالة الاجتماعية. والبلدان المحظوظة التي تسود فيها لغة مشتركة أو التي خطَّطت لتسود فيها لغة مشتركة هي التي حقَّقت التنمية البشرية المنشودة. أما البلدان التي شاء سوء حظها أن تتكاثر فيها عشرات اللغات، أو البلدان التي أهملت لغتها المشتركة الواحدة وسوَّدت لغة أجنبية فيها، فهي اليوم في عداد البلدان المتخلفة التي تكثر فيها الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وتقوم السياسة اللغوية الرشيدة على تنمية اللغة المشتركة وتعميمها في الحياة العامة، وفي التعليم في جميع مراحله وتخصصاته، وفي الإعلام، وفي المؤسسات الاقتصادية والمالية؛

[1] من الإرهاصات للتخلي عن الرسم العثماني غير المعدّل ما ورد في موقع بلال على الشابكة، إذ نجد ملاحظة هذا نصها: "**هام: تم كتابة القرآن بصورة مناسبة للأغراض التعليمية والبحث، لذلك لم يتم استخدام الرسم العثماني**". **www.bilal-prayer.com/Quran/html، ولهذا ينبغي أن يتدخل اتحاد المجامع لتوحيد كتابة القرآن الكريم بالإملاء الكامل قبل أن تتكاثر المحاولات الفردية.**

وإنشاء المدونات النصية المختلفة دعماً للبحث اللغوي، وتنمية وجودها في الشابكة، وتشجيع الترجمة من اللغات العالمية إليها وبالعكس، وتطوير طرائق تدريسها، وتيسير نحوها وكتابتها.

وفيما يخص اللغة العربية، ينبغي العمل على تخليصها من الازدواجية الموجودة بين اللهجات العامية والعربية الفصيحة المشتركة، ومن الازدواجية الكتابية المتمثلة بالاختلافات الإملائية بين البلدان العربية، وبالاختلافات الإملائية بين الكتابة العربية عموماً وبين كتابة القرآن الكريم.